الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

أثر النزوح السوري على لبنان

أولاً: مقدمة

ما زالت الأحداث المأسوية في سوريا مستمرة منذ اكثر من اربع سنوات من دون انقطاع. هذه المأساة اليومية تنعكس، ليس فقط على السوريين الذين أجبروا على النزوح من بيوتهم وقراهم ومدنهم، وإنما أيضا على حياة اللبنانيين الإقتصادية والإجتماعية سواء من الأزمة السورية بشكل مباشر أو من إستقبالهم للنازحين السوريين بشكل غير مباشر. وهكذا، فإن التدفق الكبير للسوريين على مجتمعات فقيرة غير مهيّأة للتعامل مع مثل هذا العبء المفاجيء، كانت له آثار سلبيّة، وتطرح جملة من التحديات والتهديدات للكيان اللبناني.

تجدر الاشارة الى أن لبنان لم يوقع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، على الرغم من أنه قد وقع معظم معاهدات حقوق الإنسان الأخرى الخاصة بحماية اللاجئين. وتأتي المعاهدات دستورياً في مرتبة سابقة للقانون المحلي، بيد أن المحاكم قلما تلحظ ذلك. كما أنه لا يوجد تشريع محلي أو ممارسة إدارية لتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين وملتمسي اللجوء.

SAF/A15/2

ثانياً: الوضع الراهن بالأرقام

لا بد في البداية في إلقاء الضوء على أعداد اللاجئين السوريين وكيف يتوزعون على الأراضي اللبنانية.

فبحسب المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة في تقريرها الصادر في آب ٢٠١٥، من المتوقع أن يتجاوز عدد اللاجئين السوريين في لبنان مع نهاية السنة الجارية ١,٦ مليون لاجئ، اي اكثر من ٣٨% من عدد سكانه، في الوقت الذي تشير فيه أرقام غير رسمية الى أن العدد الفعلي للاجئين السوريين تخطى المليوني لاجئ، وبالتالي يمكن القول أن لبنان وحده يستضيف أكثر من ٤٠% ممّن هرب من سوريا. وخطورة تداعيات هذه الأزمة على لبنان تبرز عند الغوص في الأرقام. لم يعد يُخفى على أحد أن لبنان يتحمل العبء الأكبر من أزمة اللاجئين السوريين، إذ تبين أن ٣٥.٦٣% منهم لجأوا الى لبنان، بحسب الرقم المقدر من قبل المفوضية، بينما لجأ ٣٣.٢٤% الى تركيا، ولجأ ١٩.٣٢% الى الأردن، في حين لجأ ٦.٧٢% الى العراق ولجأ ٤.٣٧% الى مصر، يليها شمال افريقيا بنسبة ٠.٧٣%.

كما وتسجّل أرقام وزارة الشؤون الإجتماعية اللبنانية وجود ٤٣١ مخيماً عشوائياً، ٧١ منها في عكّار و٥ في طرابلس و٢٩٠ في البقاع، و٥ في باقي المناطق اللبنانية.

تُظهر الخرائط في الصفحتين التاليتين انتشار النازحين في مختلف المناطق اللبنانية وتوزّعهم في المُخيمات العشوائية وفي أماكن الإقامة المؤقتة والمدارس والمنازل المُضيفة.

ثالثاً: الأثار الإقتصادية والإجتماعية للنزوح السوري على لبنان

بين عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٤، يُقدَر الأثر المالي للأزمة السورية على قطاعات الصحة، والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي بما يتراوح بين ٣٠٨ و٣٤٠ مليون دولار، ويستلزم الامر توفر مبلغ يتراوح بين ١,٤ و ١,٦ مليار دولار (أي بين ٣ و٣,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) لأغراض تحقيق الاستقرار.

تتسم المالية العامة للبنان بهيكلية ضعيفة حتى قبل حدوث الصدمة السورية، وهي تتعرض اليوم لضغط شديد، إذ يقدر اتساع عجز الموازنة بنحو ٢,٦ ملياري دولار خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤. تلقي الأزمة السورية بثقلها بشكل متفاقم على المالية العامة، التي ما عادت تتحمل بسبب ضعفها أساساً. فالايرادات تتراجع بما يقارب ١,٥ مليار دولار، والانفاق

العام يزداد ١,١ مليار دولار نتيجة زيادة حادة في الطلب على الخدمات واستهلاكها من اللاجئين. واتساع عجز الموازنة، وانخفاض النمو، وازدياد مخاطر، وعلاوة أسعار الفائدة بسبب الصراع السوري أدى الى توقف ما حققه لبنان من تقدم في خفض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي. فلأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، عادت نسبة الدين الى الارتفاع عام ٢٠١٢ وما زالت تتصاعد حتى في بداية ٢٠١٥.

ان زيادة الطلب على الخدمات الصحية أدى الى اجهاد القطاع الصحي، وازدياد المستحقات غير المدفوعة الى المستشفيات، والنقص في عدد العمال الصحيين، وازدياد حاد في الامراض المعدية كالحصبة وداء الليشمانيا والسل وغيرها من الأمراض الجديدة على المجتمع اللبناني. ويقدر التأثير النقدي بـ ٣٨ مليون دولار في ٢٠١٣ و ٤٨-٦٩ مليون دولار في ٢٠١٤. وقدرت التكاليف الصحية اللازمة لاعادة مستويات الوصول وجودة الخدمة بـ ١٧٧ مليون دولار في ٢٠١٣ و ٢١٦ - ٣٠٦ مليون دولار في ٢٠١٤.

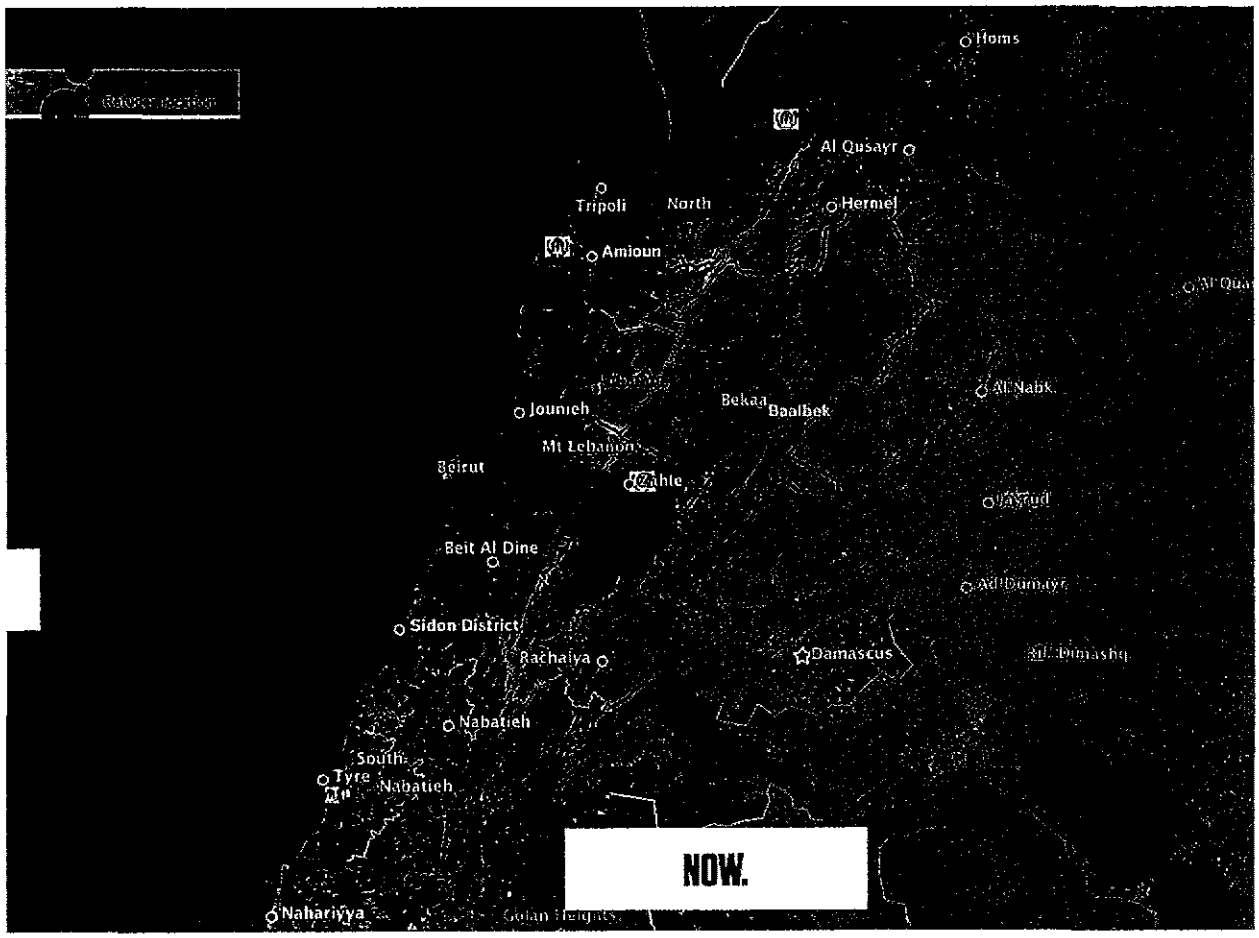

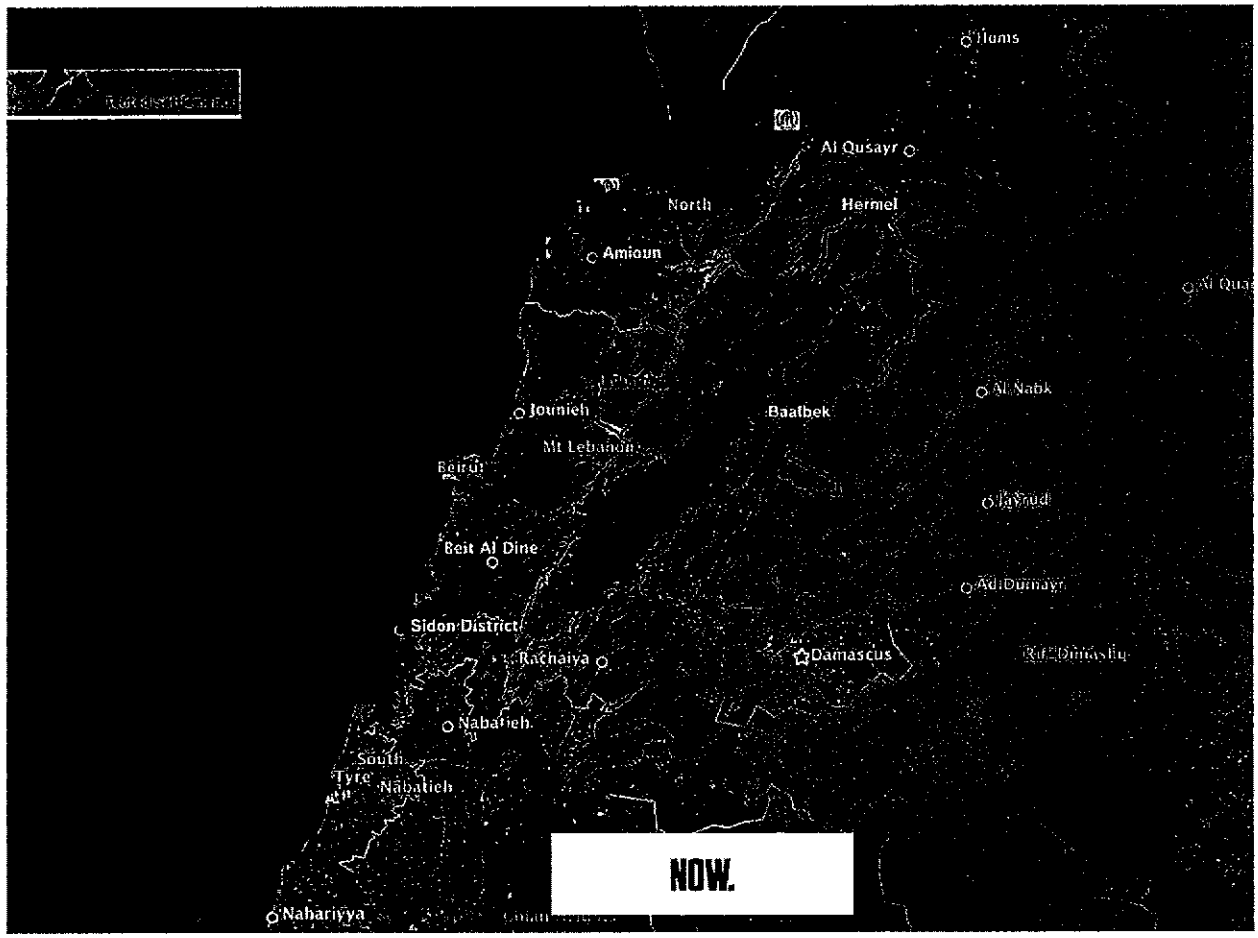

تؤدي زيادة الطلب على الخدمات التعليمية من قبل اللاجئين السوريين من الاطفال الى تكاليف مالية متصاعدة، وتؤثر على جودة التعليم العام، كما تؤدي الى إجتياح كبير للتعليم غير الرسمي. وكان من المتوقع أن يلتحق ٩٠ ألف لاجيء بالمدارس في عام ٢٠١٣، وبين ١٤٠ - ١٧٠ ألف في عام ٢٠١٤. وحاجات الاستقرار لوزارة التربية والتعليم العالي بلغت ١٨٣ مليون دولار في ٢٠١٣، وما بين ٣٤٨ - ٤٣٤ مليون دولار في ٢٠١٤.

بلغ عدد الأطفال السوريين في نهاية ال ٢٠١٤ الذين هم في سن المدرسة في لبنان ٤٧٠،٠٠٠ طفل. حوالي ٣٨٧،٠٠٠ منهم هم في سن التعليم الإبتدائي، مقارنة بنحو ٢٧٥،٠٠٠ طفل لبناني مسجلين في المدارس الرسمية التي تتمتع بقدرة إستعاب قصوى تبلغ ٣٠٠،٠٠٠ طالب. فتلبية إحتياجات كل من مجموعتي الأطفال تتطلب مضاعفة قدرات الإستيعاب لدى المدارس. وللتصدي لهذه الزيادة الهائلة في الطلب، إعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي خلال العام الماضي دوامات مدرسية ثانية خلال فترات بعد الظهر، الأمر الذي سسيسمح بالتحاق ٣٢،٠٠٠ طفل إضافي.

نتيجةً لتدفق اللاجئين السوريين الى لبنان، يُتوقع أن يكون قد سقط بنهاية ٢٠١٤ نحو ١٧٠ ألف لبناني في هوة الفقر، في حين يزداد الفقراء الحاليين فقراً.

يستهلك النازحون السوريون يوميًا ٤،٦٨٧،٢٠٠ رغيف خبز، بمعدل ٣ أرغفة للشخص الواحد، و٩٣ مليون ليتر من المياه، إذا ما احتسبنا حصة الشخص الواحد ٦٠ ليتر يوميًا، بينما المعدل في استهلاك المياه للشخص الواحد المقدر عالميًا هو ١٤٠ ليتر مياه في اليوم. وهذا ما سيؤدي حكماً إلى امكانية رفع الحكومة الدعم عن الرغيف، هذا ناهيك عن استعمال النازحين لموارد أخرى.

يؤدي التدفق الشديد للاجئين السوريين أيضا إلى تفاقم الأوضاع الصعبة في سوق العمل، حيث تُظهر التداعيات الاجتماعية بوضوح التزايد الملموس في نسب البطالة، ولا سيّما أن النازحين السوريين بدأوا يدخلون سوق العمل في جميع القطاعات الاقتصادية والمهنية من دون استثناء، وهم أصحاب كفاءة، بينما كان عملهم في السابق يقتصر تقريبًا على قطاعي الزراعة والبناء. كما وأن سوق العمل اللبناني يدخله سنويًا نحو ٢٤ ألف شاب وشابة لبنانية، بينما الإقتصاد اللبناني لا يمكنه توفير سوى ٦٠٠ فرصة عمل، الأمر الذي يدفع إلى الهجرة، أو إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل. ووجود النازحين السوريين الذين يعملون برواتب أدنى من رواتب اللبنانيين ومن دون ضمان إجتماعي، ويخلق منافسة غير مشروعة للبنانيين.

تقدر كلفة الازمة السورية على البنية التحتية بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٤ بـ ٥٨٩ مليون دولار، فيما يتطلب تحقيق الاستقرار ١,١ مليار دولار، بما فيها ٢٥٨ مليون دولار للنفقات الجارية.

يتعين على قطاع المياه والصرف الصحي اللبناني أن يلبي طلباً إضافياً بنحو ٢٦.١ مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل ٧ في المئة من حجم الطلب قبل الأزمة. وقد وصل حجم التأثيرات المالية التراكمية خلال الفترة من ٢٠١٢ -٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٨ مليون دولار، وسيتطلب توفير ما يُقدَر بين ٣٤٠ و ٣٧٥ مليون دولار لكي تعود خدمات المياه والصرف الصحي إلى سابق عهدها للاجئين أو المجتمعات المحلية.

وتدنى مستوى إدارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات واستخدامها من اللاجئين، حيث بلغ التأثير المالي المتراكم ٢٠١٢-٢٠١٤ على إدارة النفايات الصلبة ٧١ مليون دولار أميركي، وحاجات القطاع البلدي من إجل مبادرات حفظ الاستقرار ما بين ١٩٣ و٢٠٦ مليون دولار.

قدّر الطلب الإضافي على الكهرباء نتيجة توافد اللاجئين السوريين بما بين ٢٣١ ميغاواط بنهاية العام ٢٠١٣ و٢٥١ إلى ٣٦٢ ميغاواط بنهاية ٢٠١٤، وفقاً لتقديرات عدد اللاجئين، علماً أن البواخر التركية تنتج ٢٨٠ ميغاواط من الكهرباء في اليوم. وقدّرت الكلفة الحالية لتوفير الكهرباء للاجئين بنحو ١٧٠ مليون دولار أميركي لعام ٢٠١٣ و ما بين ٣١٤ و٣٩٣ مليون دولار أميركي لعام ٢٠١٤، حسب تقديرات توافد اللاجئين.

تشهد المناطق التي تستقطب توافداً عالياً للاجئين، مثل عكار وزحلة وبعلبك، زيادة في الحركة المرورية بنسبة تزيد على ٥٠ في المئة على بعض الطرق، مما قد يؤدي إلى زيادة الحوادث وسرعة تدهور الشبكة. فعدد السيارات السورية في لبنان، يتعدىّ ٦٠،٠٠٠ سيارة ومنها سيارات التاكسي التي تنافس السيارات اللبنانية. وإذا قاد النازح سيارته غير المؤمنة تأمينًا اختياريًا أو إلزاميًا بحسب القوانين المرعية الإجراء في لبنان وصدم شخصًا وقتله، فلا يمكن معرفة السيارة الصادمة لملاحقته أمام المراجع القضائية.

مثلت الأزمة السورية تحدياً للتوازن الاجتماعي والطائفي في لبنان. فالاكتظاظ الشديد، والإشباع في الخدمات الأساسية، والتنافس على الوظائف، هي من بين الأسباب الجذرية لتدهور العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية واللاجئين. وتعزيز التماسك الاجتماعي، من المتطلبات المهمة للحدّ من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذه الأزمة.

كشفت النتائج الأولية لعملية المسح لعام ٢٠١٤ التي تناولت مسألة انعدام الجنسية في لبنان، والتي قامت بها جمعية "رواد فرونتيرز"، أن حوالى ٤٠ في المائة من عينة شملت ١٠٠٠ شخص عديم الجنسية (ليس بالضرورة من أصل سوري)، إنما هم عديمو الجنسية بسبب صعوبة الوصول إلى عملية القيد المدني. كما أظهرت عملية مسح قامت بها المفوضية بين شهري آذار ٢٠١٣ وآب ٢٠١٤، أن ٣٠ في المائة فقط من الأطفال السوريين المولودين في لبنان يحملون وثائق ولادة.

إن ٢٨.٧% من السجناء في لبنان هم من السوريين، بحسب احصاءات مديرية السجون التابعة لوزارة العدل. ومن ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٤/٠٦/٣٠، تبين وجود ١٧٢٦ سجين سوري من أصل ٦٠٢٠ سجين من مختلف الجنسيات، ٣٥٥٠ منهم من اللبنانيين. وطبعاً هذا الرقم في تزايد مستمر نظراً لتوقيف العديد من السوريين في الأشهر الأخيرة بتهمة الإرهاب. وهنا لا بد من الإشارة الى أن عدد السجناء السوريين لعام ٢٠١٣، أيضاً بحسب أرقام مديرية السجون، بلغ ٢،٣٥٣ من أصل ١٠،٢١٥ من مختلف الجنسيات، ما يشكل نسبة ٢٣%، ما يعني أن النسبة ارتفعت حوالي ٥.٧% في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٤.

رابعاً: الآثار الإقتصادية للأزمة السورية على لبنان

كانت السياحة أحد القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة السورية، وبالإستناد إلى حسابات البنك الدولي، انّ خسارة القطاع في عام ٢٠١٢ وحده بلغت ٣٠٣ ملايين دولار، ممثلة ٠.٥% من الناتج المحلي. ومن بين العوامل الواضحة لتأثر السياحة اللبنانية بالأزمة السورية، سيطرة الرؤية التشاؤمية للتنقل في الشرق الأوسط، وتزايد الأحداث الأمنية في لبنان، وفي الأساس تقطع طرق الوصول إليه براً عبر سوريا وتحديداً للزائرين العرب، فضلاً عن القرارات الخليجية التي حذرت رعايا البلدان النفطية من السفر إلى لبنان.

تأثرت المصارف اللبنانية العاملة في سوريا مباشرة بالصراع. مثلاً تراجعت أصولها من ٥.٥ مليارات دولار بنهاية ٢٠١١ إلى ٣.٩ مليارات دولار بنهاية ٢٠١٢، وتكبدت خسائر اضطرت إلى احتوائها عبر مؤونات أثرت بشكل واضح على ربحيتها.

تأثرت الصادرات على نحو حاد نتيجة تقطع الطرق التي تمر عبر سوريا إلى البلدان العربية تحديداً. ويُشير التقرير إلى أنّ أكثر من ٦٠% من صادرات لبنان من المواد الغذائية تتجه إلى البلدان المتأثرة من جراء الأزمة السورية. أما لناحية الواردات فإن بين ١٥% و٢٠% من إجمالي الواردات الصناعية اللبنانية تأتي من البلدان المتأثرة، أي ما معدله مليار دولار سنوياً.

الخاتمة

لقد أدت المساعدة الدولية للحكومة اللبنانية فعلا الى الحؤول دون وقوع كارثة. لكن تبين مع ذلك، أن النموذج المعتمد في تقديم المعونات الانسانية ليس مصمّما للتعامل مع مشكلة بهذا الحجم. لذلك فإنه من الضروري التصدّي لجذور المشكلة عبر دعم الاقتصادات المحلية، وابتكار طرق جديدة للمشاركة في تحمل العبء، من بينها الحصول على تمويل خارجي من المجتمع الدولي، وادخال اصلاحات في السياسات لتحسين فاعلية تقديم الخدمات العامة، وتأمين مناطق آمنة معزولة على الأراضي السورية لتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم.

اعداد: ساندي طانيوس

مصادر

- تقارير البنك الدولي الصادرة عن الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٣- ٢٠١٤.
- التقارير التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجيئين السوريين في لبنان عن عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (www.unhcr.org).